

المساعي الحميدة في السياسة الخارجية العراقية وأثرها في الاتفاق
السعودي الإيراني 2023

م.د. وليد جرجيس إسعيد الجبوري
العلوم السياسية / الاستراتيجية
وزارة التربية / مديرية تربية صلاح الدين
waleedjarjees@gmail.com

<https://doi.org/10.61884/hjs.v1i55.619>

ملخص :

نشطت السياسة الخارجية العراقية في السنوات الماضية في مجال المساعي الحميدة لمحاولة رأب الصدع وتقليل التنافس بين قوتين اقليميتين رئيسيتين في المنطقة، المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولم تكن هذه المهمة التي انيطت بالعراق نابعة من فراغ، إذ تنطلق من مجموعة من الخصائص التي يمتلكها، والتي تؤهله للقيام بهذا الدور، وفي مقدمتها الترابط الجغرافي والمذهبي للعراق كحلقة وصل بين قوتين اقليميتين.

الكلمات المفتاحية: العراق، المساعي الحميدة، السعودية، إيران

**Good Offices in Iraqi Foreign Policy and Their Impact on
the 2023 Saudi-Iranian Agreement**

Lecturer Dr. Waleed Jarjees Asaeed Al-Jubouri
Political Science / Strategic

Ministry of Education / Salah al-Din Directorate of Education
waleedjarjees@gmail.com

ABSTRACT: In recent years, Iraqi foreign policy has become active in the field of good offices, seeking to bridge the rift and reduce competition between two major regional powers in the area: the Kingdom of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran. This role assigned to Iraq did not emerge from a vacuum, as it stems from a set of characteristics it possesses that qualify it to perform such a role, foremost among them the geographic and sectarian interconnectedness of Iraq as a link between the two regional powers.

KEYWORDS: Iraq, good offices, Saudi Arabia, Iran

المقدمة:

تنطلق الدبلوماسية العراقية بوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة وتابع لتوجهاتها العامة من مجموعة من الأسس والمبادئ التي تؤكد على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسلمية التوجهات في السياسة الخارجية العراقية، والبحث عن سبل لتعزيز التعاون مع الدول الأخرى، وفق القواعد الكلية للقانون الدولي، وهي الأسس التي بني عليها دستور الدولة العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٥، ووفقاً للدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية)^(١).

من هذا المنطلق فقد كان للدبلوماسية العراقية دور بارز في تسوية القطيعة الدبلوماسية والتنافس الإقليمي بين قوتين إقليميتين تؤثران بصورة مباشرة على مسار العملية السياسية في الداخل العراقي، والتوجهات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية العراقية، وتأتي هذه الورقة البحثية لتتناول الجهود العراقية الدبلوماسية في إنجاح هذا الملف.

الإشكالية:

يطرح البحث الإشكالية الآتية: كيف فتحت دبلوماسية المساعي الحميدة آفاقاً جديدة للعراق ضمن أدوار إقليمية جديدة، لا سيما مع غياب الأدوار العراقية الفاعلة على الساحة الإقليمية؟ وهل في تبني العراق لهذه السياسة مردودات إيجابية على سياسته الداخلية والخارجية؟

الفرضية:

كان للمساعي الحميدة للدبلوماسية العراقية في السنوات الماضية دوراً ملحوظاً في التأثير في العديد من الأزمات الإقليمية والتخفيف من تداعياتها، وتأتي المساعي الحميدة ضمن ملف العلاقات السعودية الإيرانية ضمن هذا السياق.

الهيكلية:

سنحاول استعراض بحثنا وفق المنهجية الآتية:

- المحور الأول: الدبلوماسية العراقية وعلاقاتها مع طرفي الأزمة.
- المحور الثاني: دور الدبلوماسية العراقية في الاتفاق السعودي الإيراني.

(١) دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، المادة ٨.

المحور الأول

الدبلوماسية العراقية وعلاقتها مع طرفي الأزمة

تختلف قدرات الدول وتأثيراتها في الساحة الدولية تبعاً لمكانة هذه الدولة أو تلك إقليمياً ودولياً، ومنذ نشأة الدول القومية الحديثة ظهرت أدوار ووظائف تتحدد وفقاً للمرحلة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي. وربما تكون الدبلوماسية هي الأداة التي تستطيع الدولة أن تحقق من خلالها الحضور الإقليمي والدولي مهما كانت إمكانياتها وقدراتها، فقد نجد أن النشاط الدبلوماسي لدولة متوسطة التأثير في البيئة الدولية يفوق أدوار العديد من القوى التي تتفوق عليها في المكانة والقدرات، وذلك قد يكون مرتبطاً بالعديد من العوامل، لعل أبرزها الحيادية النسبية في سياستها الخارجية أو علاقات متميزة تربطها بطرفي النزاع.

ولا شك أن أدوار المنظمات الدولية الدبلوماسية بدأت تتراجع اليوم إذا ما قورنت بدبلوماسية الدول، ذلك أن العديد من المنظمات اليوم باتت تملك توجهاً معيناً يميل في الغالب إلى طرف دون آخر، إلى جانب قدرة الدول على تقديم ضمانات حقيقية لطرفي النزاع تكون أعلى مما هي عليه عند المنظمات الدولية، وهذا ما لمسناه من خلال رعاية الصين للاتفاق السعودي الإيراني.

ومن خلال فهم هذه المتغيرات الجديدة، ندرك مدى أهمية الدبلوماسية وأدواتها لصانع القرار في إيجاد دور جديد على الساحة الإقليمية والدولية، وهذا ما تحاول الدبلوماسية العراقية تحقيقه.

أولاً: الدبلوماسية العراقية: مراحل تطورها واتجاهات متعددة:

مرت السياسة الخارجية العراقية بصورة عامة والدبلوماسية العراقية بصورة خاصة بالعديد من المراحل الحرجة التي سببت عزلة دولية للعراق أضرت بمكانته الإقليمية والدولية، فمع انهيار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ بتاريخ دخول القوات الأمريكية إلى العراق، طرأت العديد من التغييرات الجوهرية على الدولة العراقية بصورة عامة وعلى عمل السياسة الخارجية بصورة خاصة؛ فتمت إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية، وتأسست سلطة تشريعية منتخبة، ذلك فضلاً عن تعدد مراكز القوى المؤثرة على الساحة العراقية بفعل تأثير النخب السياسية الجديدة والأحزاب والشخصيات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتوسع القاعدة الشعبية وظهور أثرها المباشر في صنع السياسات في الدولة العراقية الجديدة.

ومما زاد من تعقيدات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أن دخلت البلاد في دوامة من الصراعات الداخلية كانت لها ارتدادات كبيرة على علاقات العراق الخارجية، لاسيما

مع دول الجوار، وذلك مدفوع بالشحن الطائفي وانهيار الوضع الأمني بعد عام ٢٠٠٥، ثم جاءت مرحلة الجلاء الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، على إثر اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعت بين الولايات المتحدة مع العراق في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨، وصادق عليها مجلس النواب العراقي في نهاية العام نفسه ودخلت حيز التنفيذ في شهر كانون الثاني من العام التالي ٢٠٠٩، تلك الاتفاقية التي أعطت حافزاً جديداً باتجاه استقلالية القرار السياسي الخارجي وعودة الأدوار المأمولة للعراق على المستويين الإقليمي والدولي، ألا أن انهيار الوضع الأمني مرة أخرى باحتلال تنظيم داعش لثلاث محافظات عراقية أدى الى تراجع هذه الأدوار وانكفاءها لصالح الهدف الأسى بالحفاظ على أمن الدولة العراقية تجاه خطر يهدد وجودها.

ومن خلال الاستقراء التاريخي لمهام الدبلوماسية العراقية يمكن رصد أبرز الملاحظات حول الأداء الدبلوماسي العراقي منذ العهد الجمهوري وفق الآتي:^(١)

١- في العهد الجمهوري قبل عام ٢٠٠٣ كانت المهام الدبلوماسية ضمن اعمال ومهام وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية، ضمن التوجهات العامة بجعل العمل الدبلوماسي ضمن المهام السيادية حصراً.

٢- ادارة الملف الدبلوماسي خلال المرحلة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١١ كان مصحوباً بوجود تأثير امريكي، بحكم تواجد القوات الأمريكية ومدى تأثير الحكومات العراقية الناشئة بالقرار الأمريكي، وقيود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الأداء السياسي العراقي بصورة عامة.

٣- أصبح العراق مع نهاية عام ٢٠١١ أكثر تحراً من القيود الامريكية، وخرج العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة بعد تنظيم ملف التعويضات وملفات عالقة أخرى مع الكويت، تلا ذلك أزمة وجودية للدولة العراقية بسيطرة تنظيم داعش على جزء من أراضي الدولة أوجب الحاجة الى تلمس الدعم الخارجي من اجل محاربة التنظيم، وهو ما قاد الى تأسيس التحالف الدولي لمحاربة داعش عام ٢٠١٤ والذي قدم الكثير من الدعم السياسي والأمني للحكومة العراقية لكي تستعيد سيطرتها على المدن التي خرجت عن سيطرة الحكومة.

٤- مرحلة ما بعد تحرير الأراضي العراقية عام ٢٠١٧ الى الآن، وهي المرحلة التي نشطت فيها الدبلوماسية العراقية بصورة كبيرة، وفق توجهات جديدة قائمة على تحقيق حضور

(١) انس أكرم محمد، «التحول الدبلوماسي: قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٩ (بغداد: الجامعة العراقية، ٢٠٢١)، ص ٨-٩.

إقليمي متميز، وانتهاج خط دبلوماسي توفيق مع دول التوتر، والمساهمة في تخفيف حدة توترات المنطقة. فاحتضنت بغداد العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن جولات عديدة للمفاوضات بين قوى إقليمية متناحرة.

ثانياً: العلاقات العراقية-السعودية: أطوار متباينة:

ان العلاقات العراقية السعودية ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ والدولة السعودية الحديثة عام ١٩٣٢ قد مرت بأطوار عديدة من عدم الاستقرار، وترافق ذلك بداية مع الخلافات الحدودية بين الطرفين، واستمرت تلك الخلافات على الرغم من الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة، وكان لتغيير أنظمة الحكم في العراق الدور الأبرز في تقدم تلك العلاقات أو تراجعها، إذ لم تكن العلاقة بين المملكة العربية السعودية والدولة الملكية في العراق تمر بأفضل حالاتها، وذلك مدفوع بالخلافات التاريخية بين العائلة الهاشمية وعائلة آل سعود، وخشية هذه الأخيرة من أي مطامع هاشمية في العودة الى المطالبة بحقها في الحكم في السعودية، وقد خفّت حدة التوتر مع بداية الحكم الجمهوري الأول وسقوط الملكية في العراق، واتسمت العلاقة بين الطرفين بنوع من التحسن لا سيما مع انشغال العراق بشؤونه الداخلية والخلافات التي كانت قائمة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يومئذ، ألا ان العلاقات ما لبثت أن تدهورت مرة أخرى مع التحركات العراقية تجاه المطالبة بضم الكويت الى الأراضي العراقية. مرت العلاقات العراقية السعودية بأطول فترة للتوافق بين الجانبين مع وصول حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨، اذ كان التوافق والتسسيق المشترك هو ما يميز تلك المرحلة، لا سيما مع استشعار السعودية للخطر الإيراني مع اندلاع الثورة هناك عام ١٩٧٩، ثم دعمها المباشر للعراق في حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨، وانتهت هذه المرحلة بالقطيعة التامة عام ١٩٩٠ بدخول العراق الى الأراضي الكويتية. وقد اخذت هذه القطيعة نوعاً من الانفراج عام ٢٠٠٠ بإعلان السعودية استعدادها لعودة العراق الى الصف العربي، وعزز هذا الموقف اجتماع الجامعة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ بلقاء الوفد العراقي للوفد السعودي وإعلان السعودية رفضها لأي هجوم أمريكي على العراق^(١).

تبنت السعودية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ المواقف ذاتها التي تبنتها الدول العربية بالجملة، وهي محاولة الاسهام في حل الأزمة العراقية وإعادة العراق الى محيطه الإقليمي العربي، فشكّلت الجامعة العربية في آب ٢٠٠٣ لجنة وزارية ضمت عدّة دول عربية

(١) سعد عزيز داخل، « الخلافات السعودية العراقية من عهد نوري السعيد حتى عام ٢٠٠٣ دراسة تاريخية»، مجلة الخليج العربي، العدد (البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٠)، ص ٤٦.

(السعودي ومصر وسوريا والأردن وتونس والكويت وقطر)، وشاركت السعودية كذلك في اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في أيار ٢٠٠٥، وشاركت في اجتماع وزراء الداخلية لدول الجوار الجغرافي للعراق في تموز ٢٠٠٥، وكل هذه الاجتماعات كانت تدعو الى ضبط الحدود العراقية وعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي، والاسهام في عودة الاستقرار للدولة العراقية الجديدة^(١).

وقد خفت حدة تلك التصريحات بزيارة وزير الخارجية العراقي الأسبق هوشيار زبباري الى السعودية في تموز ٢٠٠٧، تلك الزيارة التي أسست لافتتاح السفارة العراقية في الرياض في أيار ٢٠٠٩ مقابل تعهد سعودي بفتح بعثة دبلوماسية في بغداد.

وشهدت العلاقات العراقية السعودية تطوراً ملحوظاً إبان حكومة حيدر العبادي عام ٢٠١٤، والتي عملت على كسر جمود العلاقات وتوترها الذي ساد في السنوات التي سبقت تلك المرحلة، فاستأنفت السعودية علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع العراق بفتح سفارتها في العراق في كانون الأول ٢٠١٥ بعد ٢٥ سنة على اغلاقها منذ العام ١٩٩٠، ثم أخذت العلاقات توجهاً ايجابياً بين الطرفين بزيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للمملكة في حزيران ٢٠١٧، وتم الاتفاق على تأسيس مجلس تنسيقي بين البلدين وساهمت السعودية بمبلغ ١,٥ مليار دولار لمشاريع إعادة اعمار العراق ضمن مخرجات مؤتمر المانحين الذي عُقد في الكويت في شباط ٢٠١٨^(٢).

**شهدت العلاقات العراقية
السعودية تطوراً ملحوظاً إبان
حكومة حيدر العبادي عام 2014،
والتي عملت على كسر جمود
العلاقات وتوترها الذي ساد
في السنوات التي سبقت تلك
المرحلة**

ثالثاً: العلاقات العراقية-الإيرانية: بين التصادم المسلح والحليف الاستراتيجي:

شهدت البدايات الأولى للعهد الملكي قطيعة غير مبررة من الجانب الإيراني بعدم الاعتراف بالدولة العراقية الجديدة،

وامتدت تلك القطيعة الى عام ١٩٢٩ باعتراف نظام شاه ايران بالدولة العراقية الجديدة، اعقب ذلك تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين الطرفين لتمر العلاقات الى مرحلة إيجابية اتسمت بالعديد من ملفات التعاون والتفاهم، كان من أبرزها التوقيع على ميثاق سعد آباد في العاصمة طهران الى جانب تركيا وأفغانستان عام ١٩٣٧، وهو ميثاق بعدم التدخل لهذه الدول في شؤون بعضها البعض واحترام الحدود المشتركة والتشاور في حل الخلافات ذات الصلة الدولية، ثم

(١) حسين احمد دخيل السرحان، « مستقبل العلاقات العراقية - السعودية: في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣»، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٤٥ (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٢٢)، ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

توجت تلك المرحلة بالتوقيع على حلف بغداد عام ١٩٥٥، وهو تحالف عسكري مشترك يضم العراق وإيران إلى جانب تركيا وبريطانيا وباكستان ودعم عسكري واقتصادي أميركي^(١).

وسرعان ما ساد التوتر في العلاقة في مرحلة الحكم الجمهوري، إذ أصبحت التطلعات القومية واليسارية العراقية الجديدة تشكل عائقاً أمام سياسات إيران الليبرالية التي تتوجه بكليتها نحو المعسكر الغربي، من جهة أخرى لم تستطع إيران الجديدة بشكلها الإسلامي عام ١٩٧٩، زاد على ذلك طبيعة التوجهات الفكرية المتنافرة للقيادة السياسية في كلا الدولتين، لتدخل القوتين الإقليميتين في حرب مدمرة لثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) راح ضحيتها نحو مليون قتيل وخسائر اقتصادية فادحة لكلا الجانبين.

استؤنفت العلاقات بين الجانبين عام ١٩٩٠ بعد الغزو العراقي للكويت، ويأتي ذلك ضمن بحث العراق في تلك المرحلة لامتدادات جديدة في سياسته الخارجية في ظل تراجع دائرة الدول الصديقة في تلك المرحلة، واستشعار الجانب الإيراني لخطر اقتراب القوات الأمريكية من مناطق نفوذها، وذلك ما أدى إلى رفضها للغزو الأمريكي للعراق في مرحلة لاحقة.

ويمكن تقسيم مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالتوجهات الإيرانية نحو العراق إلى ثلاث محطات رئيسية؛ تجسدت المحطة الأولى بمحاولة تأطير الحكم الجديد في البلاد، تلتها المحطة الثانية بحلول عام ٢٠١١ مع الانسحاب الأمريكي من العراق، لا سيما مع مرور المنطقة ككل بتغييرات كبيرة متأثرة بحركة التغيير للثورات العربية، لتصل إلى مرحلة النضج لاستراتيجيتها تجاه العراق مع عام ٢٠١٤ بدخولها في قتال ضد تنظيم داعش في العراق^(٢).

وبالمجمل فإن العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ كانت تسير في اتجاهات إيجابية، فحجم التبادلات التجارية بين الطرفين تجاوز ١٠ مليار دولار سنوياً خلال الأعوام الماضية، وتنامى التعاون في العديد من القطاعات الاقتصادية، كما كان للسياسة الدينية دور بارز ومؤثر في تقوية الترابط الديني والمذهبي بين الجانبين، إذ تجاوز عدد السائحين بين البلدين ٤ ملايين سائح سنوياً، كما شكل العراق بوابة اقتصادية ودبلوماسية للجانب الإيراني في وجه العقوبات الأمريكية، ذلك يدفعنا إلى القول بأن العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان الشريك الأبرز للنظام الإيراني في المنطقة^(٣).

(١) ناظم رشم معتوق، «حلف بغداد وأثره في تطور العلاقات العراقية-الإيرانية ١٩٥٥-١٩٥٨»، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١١ (البصرة: جامعة البصرة كلية التربية للبنات، ٢٠١٨)، ص ٣٩.

(٢) طه العاني، مصالحة قصيرة وتاريخ حافل بالآزمات، الجزيرة، ٩ أيلول ٢٠٢٠، في: <http://rb.gy/406my> (27/8/2023)

(٣) عادل الجبوري، آفاق العلاقات العراقية الإيرانية في عهد إبراهيم رئيسي، الميادين، ٢٤ حزيران ٢٠٢١، في: <https://www.almayadeen.net/articles/article/1490405/> (27/8/2023).

المحور الثاني

دور الدبلوماسية العراقية في الاتفاق السعودي- الإيراني:

مرت العلاقات السعودية الإيرانية بفصول متعددة من التوافق والتنافر، كانت متأثرة بطبيعة الحال بالتقلبات السياسية والتوجهات الأيديولوجية للقيادة السياسية في إيران، إذ كانت الرعاية البريطانية الأمريكية هي الضابط الرئيس لإيقاعات التفاعل بين الجانبين في ظل حكومة الشاه، وتوجهات المصالح السياسية لكلا البلدين تلتقي عند المعسكر الغربي، ولعبت إيران في تلك المرحلة مهمة رئيسية في القيام بأدوار أمنية محددة في مياه الخليج العربي، واستمر ذلك طيلة الفترة من عام ١٩٣٢ - تاريخ تأسيس الدولة السعودية الحديثة- الى عام ١٩٧٩ بتغيير النظام السياسي الإيراني إثر الثورة الإسلامية هناك.

وقد ظهر التنافس الإقليمي بين القوتين مع تسلم القيادة السياسية الجديدة للحكم في إيران، إذ ترى كل واحدة منهما أنها الأجدر بقيادة العالم الإسلامي، ما دفع السعودية الى الوقوف بجانب العراق في حربه ضد إيران ١٩٨٠-١٩٨٨، وكان هناك العديد من نقاط التصادم بين الطرفين نذكر منها حادثة الحرم المكي عام ١٩٨٧^(١)، والتي أثير حول تفاصيلها الكثير من الجدل، وأدت الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين لثلاث سنوات.

**العلاقات العراقية الإيرانية
بعد عام 2003 كانت تسير
في اتجاهات إيجابية، فحجم
التبادلات التجارية بين الطرفين
تجاوز 10 مليار دولار سنوياً خلال
الأعوام الماضية**

واتجهت العلاقات بعد ذلك الى نمط اقل حدة من السابق بوصول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الى السلطة (١٩٩٧-٢٠٠٥)، لتعود الى التوتر مرة أخرى مع الرئيس أحمدني نجاد ذو التوجهات المتشددة، غير أن التدهور الأبرز كان مع مطلع عام ٢٠١٦ حين أقتحم محتجون السفارة السعودية في طهران احتجاجاً على اعدام السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر، وذلك ما أدى الى قطيعة دبلوماسية امتدت الى حين التوقيع على الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية في آذار ٢٠٢٣.

(١) حدثت هذه الحادثة إثر محاولة الأمن السعودي فض مظاهرة سياسية لمجموعة من الحجاج الإيرانيين راح ضحيتها أكثر من ٤٠٠ شخص بحسب بعض المصادر، توزعت بين ٢٧٥ حاجاً إيرانياً و٨٥ من رجال الأمن السعودي وبقية العدد من الحجاج من جنسيات أخرى.

أولاً: مسار عمل الدبلوماسية العراقية في الاتفاق السعودي الإيراني:

حظي العراق بهامش كبير من اهتمام البلدين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ نظرت كلتا الدولتين إلى بغداد على أنها يمكن أن تشكل جبهة متقدمة لاحتواء الآخر، وهو ما انعكس بدوره على المشهد السياسي والأمني والاقتصادي في العراق، ويمكن القول إن كلاً من السعودية وإيران تمكّنتا من خلال دوائر نفوذ خاصة بهن في الداخل العراقي، ليس على المستوى السياسي فحسب بل المستوى الأمني والاقتصادي أيضاً، من تحقيق أهداف استراتيجية متعددة كان لها مخرجاتها الفاعلة في توجيه المشهد السياسي العراقي بصورة عامة. ان الدور العراقي وأهميته بالنسبة لطرفي الأزمة كان نابغاً من عدّة اعتبارات، يأتي في مقدمتها موقع العراق وأهميته الاستراتيجية في المنطقة ودوره في تشكيل ازماتها أو معالجتها، وقد بدأت باكورة المحاولات العراقية للمساعي الحميدة في الملف السعودي الإيراني بمبادرة التقريب بين الدولتين والتي قام بها رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي في أيلول ٢٠١٩، اثناء زيارة خاطفة للسعودية حملت معها رسائل معينة من الجانب الإيراني، اذ تحدثت تقارير إعلامية عن أن عادل عبد المهدي يحمل مبادرة للوساطة بين إيران والسعودية، من خلال لقاء يجمع قادة البلدين في بغداد لتخفيف التوتر في المنطقة، مشيرة إلى أنه حصل على موافقة إيرانية بهذا الخصوص^(١).

غير ان الاحتجاجات الداخلية في العراق اربكت حسابات الحكومة آنذاك، والتي انتهت باستقالتها وتسلم حكومة مصطفى الكاظمي للسلطة، اذ بنت على تلك المساعي مستفيدة من وصول الإدارة الأمريكية الجديدة بعد فوز جو بايدن بالرئاسة الأمريكية ورحيل إدارة دونالد ترامب التي كانت لها وجهات نظر متشددة في التعامل مع الجانب الإيراني^(٢).

وقد وجدت حكومة مصطفى الكاظمي نفسها بحاجة الى بناء مقاربة جديدة لموقع العراق وقدرته على التأثير في التفاعلات الإقليمية. وسعت الى استعادة العمق العربي للعراق في محاولة لخلق نوع من التوازن بين التأثير الإيراني في العراق وبين امتداداته القومية العربية، فكانت العديد من التوجهات والزيارات والجهد الدبلوماسي موجهاً نحو المنطقة العربية ودولها الرئيسية.

(١) عادل النواب، رئيس الوزراء العراقي إلى السعودية: مبادرة تهدئة بين الرياض وطهران، موقع العربي، ٢٥ ايلول ٢٠١٩، في:

<https://rebrand.ly/xt6be3u> (29/8/2023)

(٢) دينس روس، كيف يمكن أن تحظى سياسة بايدن تجاه إيران بفرصة للنجاح؟، معهد واشنطن، ٢٦ كانون الأول ٢٠٢٠، في:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-ymkn-thzy-syast-baydn-tjah-ayran-bfrst-llnjah> (29/8/2023)

واستضافت بغداد منذ نيسان ٢٠٢١، محادثات مباشرة على مستوى منخفض التمثيل بين إيران والسعودية، ضمت مسؤولين أمنيين ودبلوماسيين لكلا البلدين، جمعت تلك اللقاءات بين رئيس الاستخبارات السعودي خالد بن علي الحميدان، ووفد إيراني برئاسة مسؤولين مفوضين من قبل الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول إيراني قوله: إن الاجتماع كان «على مستوى منخفض، وقد عُقد لتحديد ما إذا كان هناك سبيل لتخفيف التوتر المستمر في المنطقة»، رافق ذلك تصريحات للسفير الإيراني في بغداد، إيرج مسجدي، قال فيها إن بلاده «تدعم جهود بغداد للتقريب بين طهران والدول التي حدثت معها بعض الخلافات ما أدى إلى فتور في العلاقات، وتم إبلاغ السلطات العراقية بهذا الموضوع. وبالمجمل فقد رعى رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي خمس جولات منها، كان آخرها في نيسان ٢٠٢٢. كما كانت جهود التوفيق بين السعودية وإيران قائمة في كل الزيارات التي قام بها مصطفى الكاظمي لكلا الدولتين، ومنها زيارته إلى طهران في تموز ٢٠٢٠، وزيارته في حزيران ٢٠٢٢، كذلك في زيارته إلى السعودية التي غالباً ما كانت تحمل رسائل تفاوضية من الجانب الإيراني^(١).

ويوحى الترحيب الرسمي العراقي بالاتفاق السعودي الإيراني، إلى رغبة عراقية بالتححرر من ضغط كلا البلدين في الشأن العراقي، إذ لم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ من خلق سلوك مستقل عن تأثير كل من الرياض وطهران، بل كانت بغداد هي حلقة الربط في سياق التفاعلات الإقليمية، ويمكن أن يُنظر للعراق بوصفه أكثر الأطراف الإقليمية الرابحة من هذا الاتفاق، إذ سيوفر حالة سياسية واقتصادية مستقرة تبتعد بالبلاد عن تجاذبات الطرفين بالداخل العراقي، مما يدفع بحكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى الاهتمام بمعالجة المشاكل الداخلية، كما أن هذا الاتفاق سيسمح بالمضي قدماً في تنفيذ بعض المشاريع الإقليمية، دون الحاجة إلى مراعاة الحساسيات الإيرانية فيها كثيراً^(٢).

(١) لقاء مكّي، مصدر سبق ذكره.

(٢) فراس إلياس، أين يقف العراق من الاتفاق السعودي الإيراني؟، نون بوست، ١٦ آذار ٢٠٢٣، في: [https://www.noonpost.com/content/46734/ \(28/8/2023\)](https://www.noonpost.com/content/46734/ (28/8/2023))

ثانياً: الدبلوماسية العراقية: أهمية استراتيجية وتحديات كبيرة

يشكل الموقع الجغرافي للعراق بين قوتين تسعيان لبسط نفوذهما الإقليمي عاملاً مؤثراً في تحديد اتجاهات الدبلوماسية العراقية، فبعد التراجع الكبير في أدوار العراق الإقليمية بفعل الازمات المتلاحقة التي عصفت بالبلاد، كان لا بد لصانع القرار العراقي من التكيف مع متطلبات المرحلة بخلق أدوار جديدة تنسجم مع إمكانيات العراق وقدراته الحالية.

ويشكل العراق نقطة ارتكاز جيوسياسية في المنطقة بسبب موقعه الجغرافي، وقد سعى في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ الى محاولة تمحور الحراك الدبلوماسي ضمن مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تمثل في مجموعها شكل الدبلوماسية العراقية العام، فهو يسعى الى الحفاظ على سيادة البلاد من التدخلات الخارجية، وتعزيز ثقة الأطراف الإقليمية بالنهج العراقي الجديد، والسعي لإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، وتوسيع مجالات التعاون وكسب الثقة انطلاقاً من مصالح العراق القومية وعدم التمحور والاصطفاف ضمن المحاور الإقليمية، وهذا ما تحاول الدبلوماسية العراقية تحقيقه من خلال تبني خطاب التوفيق بين أطراف الأزمة^(١).

تعامل العراق بصورة مشابهة لتعامله مع الملف السعودي الإيراني حين التزم جانب الحياد الإيجابي في الأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ بين السعودية والامارات والبحرين كطرف اول وقطر كطرف ثاني، اذ اعلن العراق بأنه ضد الحصار على أي دولة، في إشارة الى مقاطعة السعودية ودول أخرى لقطر، وأشار رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي الى ضرورة ان يتم وقف دعم الإرهاب من أي جهة، في إشارة الى اتهام قطر بهذا التوجه، كما أضاف ان قرار العراق السياسي المستقل وعلاقاته الخارجية المبنية على تغليب المصلحة القومية العليا للعراق والابتعاد عن سياسة المحاور هي ما يجب اتباعه ضمن أي برنامج للسياسة الخارجية العراقية^(٢).

ويحاول العراق أن تكون سياسته الخارجية في جانبها الرسمي بعيدة تماماً عن دوائر الانقسامات الإقليمية، ذلك ما يدفعه الى ان لا يكون سجين هوية ثقافية او مذهبية تحدد مسار تحركاته الإقليمية، واذا اضفنا الى ذلك ان المنطقة تشهد مرحلة إعادة تشكيل بيئة إقليمية وفق تفاعلات وتفاهات استراتيجية جديدة، من هنا بات الدور العراقي الجديد يركز على تطوير علاقاته الخارجية بما يضمن مصالحه القومية وفق سلوكيات تظهر سياسة العراق الخارجية بمظهر الاستقلالية، وبروح التعاون مع دول الجوار، ووفق هذا السياق

(١) فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، مركز دراسات الشرق الأوسط (انقرة: ٢٠٢٢)، ص ٢.

(٢) سليم كاطع علي، الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الإقليمية: الأزمة القطرية أنموذجاً، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤١ (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢)، ص ٣٤٦.

جاءت التحركات الدبلوماسية العراقية في السنوات الماضية لتشكل إطاراً عاماً للدبلوماسية العراقية^(١).

هذا وتواجه الدبلوماسية العراقية جملة من التحديات الداخلية التي تؤثر على وحدة القرار في السياسة الخارجية، فوجهات النظر للقوى الداخلية المؤثرة في المشهد العراقي تشهد تبايناً كبيراً ورؤى غير متجانسة لتوصيف المصالح العراقية أو للاصطفاف الى هذا الطرف أو ذاك في القضايا والأحداث الإقليمية، وبالتالي وجود حلقة من التوتر الداخلي تؤثر سلباً في بناء علاقات خارجية متوازنة مع الدول المحيطة. كما تعاني الدبلوماسية العراقية بصورة عامة من تدخل الاختصاصات وتحديد الأولويات، ذلك ان عملية صنع القرار العراقي تمر عبر توافقات سياسية بين أبرز القوى والأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة لمصالح الدولة العليا، وقد يبرز ذلك على اعلى مستويات اتخاذ القرار في الدولة العراقية فتتبنى الحكومة موقفاً تعارضه فيها الرئاسة، وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى ضعف الأداء الدبلوماسي^(٢).

ثالثاً: الدبلوماسية العراقية والبحث عن أدوار جديدة

قام العراق بالفعل بدور إيجابي في حلحلة الأزمات بين إيران وعدة أطراف إقليمية ودولية، سواء بصورة علنية من خلال رعاية مفاوضات بين طرفين، أو من خلال إيصال رسائل من هذا الجانب أو ذاك، الى الحد الذي وصفت بغداد بأنها تقوم بأدوار مميزة في جوانب الوساطة أو المساعي الحميدة، مما قد يدخلها كطرف محايد في مفاوضات احياء الملف النووي الإيراني، لا سيما والعراق يتأثر بشكل مباشر من أي مخرجات لهذا الاتفاق، فقد حاولت بغداد أداء هذا الدور بين واشنطن وطهران منذ عام ٢٠١٩، بعد انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من الاتفاق النووي الإيراني. وعملت حكومة عادل عبد المهدي على إرسال وفود إلى كل من واشنطن وطهران للمساعدة في تهدئة التوترات، وفي شباط ٢٠٢٣، عاد الحديث مرة أخرى عن وجود وساطة عراقية لخفض التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وطرح الأمر وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، خلال زيارته لواشنطن، بحسب بعض التقارير.

كما أبدى العراق استعداداه للوساطة في حلحلة الأزمة اليمنية، في محاولة الاستفادة من الدور الدبلوماسي الإيجابي لبغداد اقليمياً، وهو الدور الجديد للدبلوماسية العراقية التي عانت لعقود طويلة من تبعات تدخلاتها الخارجية غير المحسوبة النتائج، واضطراباتهما الداخلية ذات الأبعاد المذهبية، ولم يكن هذا التطور ليحدث لولا قيام بغداد بأدوار رئيسية في بعض الأزمات

(١) فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

الإقليمية ومنها التمهيد لعودة العلاقات السعودية الإيرانية، برعاية صينية^(١).

باتت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠١٤ تركز بشكل كبير على استمرار التوجهات الحكومية في ملفات الوساطة الدبلوماسية بين القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما بدأت به حكومة حيدر العبادي ثم حكومة عادل عبد المهدي ومن بعدها حكومة مصطفى الكاظمي بشكل أكثر نضوجاً، والتي كان لها الدور الأكبر في عقد عدة مؤتمرات إقليمية ودولية

كان لها تأثير مباشر في تخفيف حدة التوتر بين عدة اطراف إقليمية متناحرة، وسارت الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني بذات النهج وذات التوجهات بسعيها للتوفيق بين مصر وايران، كما أبدت استعدادها للمساهمة في إيجاد حل للأزمة اليمنية^(٢).

إن السياسة الخارجية العراقية بحاجة ماسة لتنشيط دبلوماسية متعددة الابعاد انطلاقاً من مبدأ البراغماتية المتوازنة تجاه القضايا المختلفة، وتطوير علاقاته مع الدول الاخرى لا سيما دول الجوار، وهو ما يستلزم الحفاظ على

قنوات الاتصال مفتوحة مع بقية الدول، بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، التي هي ضرورية سواء في حالة السلم أو في أوقات الازمات، فالدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، ويجب ان تصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخيرها لكافة الادوات والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف، وهو ما يتطلب ادراكاً موضوعياً للمصالح العليا للدولة العراقية وحدود وإمكانات القوة لديها، وحقائق النظام الدولي الحالية والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين اداء السياسة الخارجية العراقية وصولاً لتحقيق اهدافها، لا سيما مع وجود العديد من رواسب التراكمات السلبية الماضية لتاريخ للتوترات والصراعات والنزاعات مع دول الجوار^(٣).

(١) مثنى العبيدي، الوسيط الراجح: لماذا يسعى العراق لتعزيز دوره في التهدئة الإقليمية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ اب ٢٠٢٣، في:

<https://rebrand.ly/fptbw1p> (29/8/2023)

(٢) مثنى العبيدي، مصدر سبق ذكره.

(٣) سليم كاطع، « دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٩ (بغداد: الجامعة العراقية، ٢٠٢١)، ص ١٨.

الخاتمة:

تشير الاستقرارات التاريخية الى وجود ترابط من نوع خاص في العلاقة بين المثلث الإقليمي (العراق، السعودية، إيران)، هذا الترابط يفرض في بعض الأحيان توافق ثنائي لقوتين اثنين بالصد من القوة الثالثة، وهذا ما حدث في مرحلة الحرب العراقية الإيرانية باصطفاف السعودية مع العراق ضد ايران، كما انه حدث بطريقة اقل حدة في العلاقة الأشد قرباً بين العراق وايران وأكثر بروداً مع السعودية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، وقد تكرر هذه المساعي الحميدة للسياسة الخارجية العراقية هذه العقدة التاريخية باتفاق الأطراف الثلاثة على نهج إقليمي أكثر تعاوناً واقل تنافساً.

في ظل ضعف الأدوار العراقية في السياسة الخارجية تبعاً لما مر به العراق بعد عام ٢٠٠٣ من مشاكل داخلية؛ فقد كان للمساعي الحميدة التي قام بها العراق بين السعودية وإيران دور بارز في إيجاد أدوار عراقية جديدة في السياسة الخارجية، وتبين لنا أثر ذلك في تحديث دور السياسة الخارجية العراقية وفق المعطيات الجديدة للبيئة الإقليمية وتفاعلاتها المستمرة.

ان الإدراك المنطقي لصانع القرار السياسي يحتم عليه النظر بصورة واقعية لمتطلبات المرحلة التي تمر بها الدولة ولعناصر القوة التي تمتلكها، والآفاق الجديدة التي تقدمها

**إن السياسة الخارجية العراقية
بحاجة ماسة لتنشيط
دبلوماسية متعددة الابعاد
انطلاقاً من مبدأ البراغماتية
المتوازنة تجاه القضايا
المختلفة، وتطوير علاقاته مع
الدول الاخرى لا سيما دول الجوار**

دبلوماسية المساعي الحميدة لصانع القرار السياسي العراقي، بما تقدمه من إمكانية ترتيب الأوراق الإقليمية وفق اتجاهات تراعي التوازن في العلاقات الخارجية، وتجعل العراق يسير بخطى صحيحة نحو استعادة مكانته الإقليمية والدولية، فالدبلوماسية يجب أن تكون بوابة لأدوار أكثر تأثيراً للسياسة العراقية في إطار علاقاتها الخارجية.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات، أبرزها:

- يمكن للعراق أن يلعب أدواراً حقيقية على مستوى الدبلوماسية في حل الازمات في المنطقة.

- للعراق دور محوري ضمن علاقاته مع محيطه العربي ودول الجوار.

- ان الاتفاقات والتفاهات بين القوى الفاعلة لا بد لها من قوى دولية مؤثرة ترعاها،

- وهذا ما ظهر من خلال الدور الصيني في الاتفاق السعودي الإيراني.

- تنظر دول الجوار العربي للعراق بوصفه دولة تربط استراتيجياً مقدرات مصالحها

- القومية مع العديد من القوة الإقليمية، وهذا ما يجعل العديد من التوافقات الإقليمية تمر من خلال الجانب العراقي.
- كما توصي الدراسة بعدة توصيات:
- التزام العراق للجانب الحيادي يعود على العراق بنتائج إيجابية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا ما يجب على العراق القيام به في المرحلة القادمة.
 - يجب أن تكون مصالح العراق القومية العليا هي الضابط الرئيس لأي تحرك دبلوماسي.
 - التوسع في المشاريع الاقتصادية مع الجانبين السعودي والإيراني.
 - تفعيل دور الدبلوماسية العراقية على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية.
- المصادر:**

- ١- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، المادة ٨.
- ٢- انس أكرم محمد، «التحول الدبلوماسي: قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٩٠ (بغداد: الجامعة العراقية، ٢٠٢١).
- ٣- حسين احمد دخيل السرحان، «مستقبل العلاقات العراقية - السعودية: في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣»، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٤٥ (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٢٢).
- ٤- سعد عزيز داخل، «الخلافات السعودية العراقية من عهد نوري السعيد حتى عام ٢٠٠٣ دراسة تاريخية»، مجلة الخليج العربي، العدد ٤ (البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٠).
- ٥- سليم كاطع علي، الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الإقليمية: الأزمة القطرية أنموذجاً، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤١ (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٢).
- ٦- عبدالفتاح الرشدان ومحمد خليل موسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٥).
- ٧- فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، مركز دراسات الشرق الأوسط (انقرة: ٢٠٢٢).
- ٨- ناظم رشم معتوق، «حلف بغداد وأثره في تطور العلاقات العراقية-الإيرانية ١٩٥٥-

- ١٩٥٨»، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١ (البصرة: جامعة البصرة كلية التربية للبنات ٢٠١٨).
- ٩- طه العاني، مصالحة قصيرة وتاريخ حافل بالأزمات، الجزيرة، ٩ أيلول ٢٠٢٠، في:
<http://rb.gy/406my> (27/8/2023)
- ١٠- عادل الجبوري، آفاق العلاقات العراقية الإيرانية في عهد إبراهيم رئيسي، الميادين، ٢٤ حزيران ٢٠٢١، في:
<https://www.almayadeen.net/articles/article/1490405/> (27/8/2023).
- ١١- لقاء مكّي، الحوار السعودي-الإيراني في بغداد وتداعياته المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ نيسان ٢٠٢١، في:
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4982> (29/8/2023)
- ١٢- عادل النواب، رئيس الوزراء العراقي إلى السعودية: مبادرة تهدئة بين الرياض وطهران، موقع العربي، ٢٥ أيلول ٢٠١٩، في:
<https://rebrand.ly/xt6be3u> (29/8/2023)
- ١٣- دينس روس، كيف يمكن أن تحظى سياسة بايدن تجاه إيران بفرصة للنجاح؟، معهد واشنطن، ٢٦ كانون الأول ٢٠٢٠، في:
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-ymkn-thzy-syast-baydn-tjah-ayran-bfrst-llnjah> (29/8/2023)
- ١٤- فراس إلياس، أين يقف العراق من الاتفاق السعودي الإيراني؟، نون بوست، ١٦ آذار ٢٠٢٣، في:
<https://www.noonpost.com/content/46734/> (28/8/2023)
- ١٥- مثنى العبيدي، الوسيط الرابع: لماذا يسعى العراق لتعزيز دوره في التهدئة الإقليمية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ آب ٢٠٢٣، في:
<https://rebrand.ly/fptbw1p> (29/8/2023)